العلاقات العثمانية ـ القاجارية (١٧٩٦- ١٨٤٧)

المدرس الاستاذ المساعد

نيبار بديع عبدالعزيز ناظم يونس عثمان

جامعة هوك / كلية العلوم الانسانية

الملخص:-

أن دراسة العلاقات العثمانية- الايرانية أمر شائك للغاية، لان الدولتين بالأساس، تؤلفان دائرتين سياسيتين تشكلتا نتيجة لإستغراق تكوينات سياسية متعددة ومتنوعة من الناحيتين الجغرافية والاثنية. وقد بلغتا مدى اتساعهما في بداية العصر الحديث، حيث ما كادت دائرتهما تتماسان بعضهما مع البعض حتى نشب الصراع بينهما على المناطق الغنية بثرواتها الاقتصادية، أو على المناطق التي تعتبر نقاط عبور استراتيجية بين الشرق والغرب، مما جعل كل دائرة منهما تطغى على الاخرى تبعاً لظروف القوة والضعف عبر مرحلة زمنية طويلة.

كما أن النزعة الاستعمارية للدولتين العثمانية والايرانية سبباً مهماً في الاصدامات العسكرية التي جرت بينهما، والتي أدت الى عقد العديد من المعاهدات والبروتوكولات من اجل احلال الصلح بينهما، بضغط مباشر ومؤثر من الدولتين المتنافستين على السيادة القاجارية انذاك، روسيا وبريطانيا، بسبب نطاق النفوذ الواسع لكيلهما، فضلاً عن مصالحهما المشتركة في كل من الدولتين القاجارية العثمانية انذاك. وان هذه البروتوكولات التي نقضتها الدولة القاجارية يفسر بلا شك اتجاهاتها في الاستيلاء والتوسع كلما سنحت الفرصة لها.

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يسلط الضوء على حقبة تاريخية مهمة عقدت فيها الدولتان معاهدات واتفاقيات تحمل العراق بسببها كثيراً من المشاكل الحدودية مع الفرس والاتراك فيما بعد، لانه ورثه تركة ثقيلة من المشاكل بسببها، بالاضافة الى التدخلات الاجنبية في بلورة احذات هذه المرحلة من تفاعلات سياسية واقتصادية في تغير وتبدل العلاقات بين الدولتين وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

Ottoman-Qajareen Relationships in 1796-1847

Assistant Professor. Nebar Badi'a Abdul-Aziz and Nadhem Yousif Othman

Abstract:

The study of Ottoman-Iranian relations is very difficult, because the two countries are basically two political circles formed as a result of the immersion of multiple political configurations, both geographically and ethnically. At the beginning of the modern era, they reached the extent of their expansion, where their circles were close to each other until the conflict erupted between them on areas rich in economic wealth, or on areas that are strategic crossings between East and West, which made each circle overwhelm each other depending on the circumstances of power And weakness over a long time.

The colonialism of the Ottoman and Iranian states was also an important cause of the military clashes between them, which led to the conclusion of many treaties and protocols for reconciliation between them, under direct and influential pressure from the two competing states over the Qajar sovereignty, Russia and Britain, due to the wide scope of their influence. As well as their common interests in each of the Ottoman and Qajar states. These protocols, which have been overturned by the Qajar state, undoubtedly explained their tendency to seize and expand whenever the opportunity arises.

The importance of this research is that it sheds light on an important historical era in which the two countries concluded treaties and conventions that caused Iraq many of the border problems with the Persians and the Turks later, because he inherited a heavy legacy of problems. In addition to foreign interventions in crystallizing the events of this stage of political interactions and economic change in the relationships between the two countries, especially in the second half of the nineteenth century.

الجذور التاريخية للعلاقات العثمانية – الفارسية حتى عام ١٧٩٦:

تميزت العلاقات العثمانية- الايرانية[١] بالتوتر والصراع الدائم منذ قيام الدولة الصفوية في بداية القرن السادس عشر في ايران، والتي أحدثت تغيرات كبيرة في استراتيجية الدولة العثمانية، ابرزها توقف زحف الدولة العثمانية في أوربا والتوجه نحو الشرق لتشكل بداية الصراع بينها وبين الدولة الصفوية، حيث سعت كل منهما الى ضم أكبر جزء من البلاد المجاورة اليها[٢].

إن سياسة الشاه اسماعيل الصفوي (١٥٠١- ١٥٢٤) في نشر المذهب الشيعي في الاناضول، ثم تمكنه من السيطرة على بغداد عام ١٥٠٨[٣] ومن ثم محاولاته للسيطرة على بلاد الشام[٤]، كانت من العوامل الرئيسية التي دفعت بالسلطان سليم الاول (١٥١٢- ١٥٢٠) الى الاصطدام مع الدولة الصفوية، والحد من توسيع نفوذها في المنطقة الجنوبية الشرقية من الدولة العثمانية[٥]. فأصطدم الجيشان العثماني والصفوي في معركة فاصلة قرب وادي جالديران عام ١٥١٤، أنهت بموجبها الدولة العثمانية توسع الدولة الصفوية في منطقة الاناضول[٦]، وتركت آثاراً سلبية في شخصية الشاه اسماعيل الصفوي وسياسته وتوجهاته حتى وفاته عام ١٥٢٤، حيث تسببت في وقف نشاطات الدولة الصفوية في العراق والشام ايضا.

حاول الشاه اسماعيل الصفوي، بعد هزيمته في معركة جالديران، عقد عدة تحالفات مع الدول الاوربية المعادية للدولة العثمانية[٧]، إلا أنه أخفق في خلق جبهة قوية ضد توجهات الدولة العثمانية في المنطقة، ولكن بوفاة السلطان العثماني سليم الاول عام ١٥٢٠، ومن ثم الشاه عام ١٥٢٤، ومجيء كل من السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦)، وشاه طهماسب الاول(١٥٢٤-١٥٧٦)، تغيرت ملامح العلاقات بين الدولتين[٨].

ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية للدولتين العثمانية والصفوية للحيلولة دون اصطدام الطرفين عسكرياً، فقد أتجهت الدولة العثمانية، في عهد السلطان سليمان القانوني الى صد التهديدات الاوربية على امتداد حدودها مع القوى الاوربية، واتباع سياسة الإحتواء وعدم افساح المجال للتوسع الصفوي من الجنوب[٩]، وعند تولي الشاه طماسب الاول للعرش، واجه عدة تحديات وتهديدات داخلية وخارجية تمثلت بالصراعات الداخلية بين زعماء التركمان القزلباش المنافسة على النفوذ في السلطة[١٠]، وكذلك التهديدات المستمرة من قبل قوات الاوزبك ضد الدولة الصفوية[١١]، مما دفع بالشاه الى عدم المواجهة مع العثمانيين والتفرغ للجبهة الداخلية وايقاف الزحف الاوزبكي ضده.

ساهمت كل هذه الظروف في تغيير سياسة العثمانيين من الهجوم والتوسع تجاه الدولة الصفوية الى سياسة الاحتواء حيالها، فعلى الرغم من قيام الدولة العثمانية بشن عدد من الحملات العسكرية الناجحة ضد الدولة الصفوية في منتصف القرن السادس عشر، في جنوب شرق الاناضول وشمال شرق العراق، الا ان ملامح الصراع العثماني- الصفوي أتسمت بأنها مجرد نزاعات حدودية، الامر الذي دفع بالطرفين الى حلها من خلال التوقيع على معاهدة

(أماسيا) عام ١٥٥٥، وهي أول تسوية بين الطرفين، تمكنت من خلالها الدولة العثمانية من احتواء التوسع الصفوي، إذ أحتفظت بموجبها الدولة العثمانية بمعظم الاراضي الايرانية التي كانت قد استحوذت عليها[١٢].

شهدت العلاقات العثمانية الايرانية تطوراً نسبياً بعد المعاهدة، كقيام الشاه طهماسب بإرسال رسالة تهنئة الى السلطان العثماني سليمان القانوني، بمناسبة إكمال بناء جامع السليمانية في اسطنبول عام ١٥٥٧، ووعده بإرسال كل مايلزم الجامع من سجاد وزينة وتصاميم[١٣]. كما ان الشاه استقبل بحفاوة ابن السلطان سليمان القانوني الأمير بايزيد عندما فر من أبيه عام ١٥٥٩، وسرعان ماتكللت المفاوضات بين الشاه والسلطان بعقد معاهدة " الأمير" عام ١٥٦٢، التي نصت على ضرورة تسليم الأمير بايزيد مقابل سلامة رعايا الدولة الصفوية في الدولة العثمانية، وتقديم المساعدات الى الدولة الصفوية لقمع تمرد التركمان والاوزبك في المقاطعات الشرقية[١٤]. فضلاً عن رفض الشاه تقديم المساعدة لمملكة البندقية عام ١٥٧٤ عندما جاؤا لعقد تحالف معه ضد السلطان العثماني[١٥].

سادت العلاقات العثمانية- الصفوية، بعد وفاة الشاه طهماسب الاول عام ١٥٧٦، توتراً وعدائاً، بسبب مجيء ملوك ضعفاء الى الحكم الصفوي، وسيطرة زعماء القزلباش على مقاليد الامور[١٦]، واضطراب الاوضاع الداخلية في ايران، مما دفع بالسلطان العثماني مراد الثالث(١٥٧٤- ١٥٩٥) الى استغلال الفرصة والتوجه بحملة عسكرية على ايران، حيث احتل جميع الاراضي الواقعة غرب بحر قزوين حتى أقليم لورستان جنوباً، خلال الاعوام(١٥٧٨-١٥٨٤)[١٧]، الامر الذي دفع بزعماء القزلباش الى اقتحام العاصمة قزوين عام ١٥٨٧ وخلع الشاه الاعمى محمد خدابندا وتنصيب عباس ميرزا خلفا له[١٨].

كان الشاه عباس الاول (١٥٨٧-١٦٢٩) في وضع حرج عند توليه العرش، فقد كان العثمانيون يحتلون تبريز عام ١٥٨٥، وقره باغ عام ١٥٨٨، وفي الشرق أحتل الأوزبك مقاطعة خراسان وحاصروا مدينتي (مشهد وسرخ) عام ١٥٨٩[١٩]، مما يعني استحالة مواجهة العثمانيين والاوزبك معاً في وقت واحد، فقرر الشاه عباس تأمين الجبهة مع العثمانيين بعقد صلح (فرهاد باشا) في ٢١ آذار ١٥٩٠، ليتفرغ الى ضرب الاوزبك في الشرق[٢٠].

لم يدم الصلح العثماني- الصفوي طويلاً، لاسيما بعد أن أستعاد الشاه عباس قوته وأنهى الخطر الاوزبكي في الشرق[٢١]، حيث أستغل التمردات الداخلية في الدولة العثمانية، وانشغالها بالحروب الطويلة مع النمسا[٢٢]، فتوجه الشاه عباس بقواته الى داخل الاراضي التي سبق وان تخلت عنها الدولة الصفوية للعثمانيين بموجب معاهدة فرهاد باشا عام ١٥٩٠[٢٣]، وبعد استيلائه على اجزاء كبيرة من الاراضي العثمانية دعا الى العودة الى صلح اماسيه، الا ان السلطان العثماني رفض طلبه وأصر على أن تكون معاهدة فرهاد باشا هي الاساس[٢٤]. ولتخفيف التوتر بين الطرفين، توصل الجانبان الى معاهدة جديدة في ٢٠ ايلول ١٦١٢ عرفت بمعاهدة (نصوح باشا)، حيث نصت على تنازل الدولة العثمانية من تبريز ووان وشيروان للدولة الصفوية، على أن تدفع الاخيرة سنوياً مائتي حمل من الحرير للدولة العثمانية[٢٥].

غير أن المعاهدة نقضت عام ١٦١٥ من قبل الدولة العثمانية، بسبب عدم قيام الشاه بتأدية ضريبة الحرير من جهة، وتجاوزاته على حدود كرجستان العثمانية من جهة أخرى، حيث أعتبر السلطان ذلك نقضاً للصلح واعلاناً للحرب، وهاجمت القوات العثمانية القلاع الايرانية في اذربيجان عام ١٦١٥، وأستولت على تبريز واردبيل، وفي المقابل تحرك الشاه بأتجاه العراق عام ١٦١٦، وفي نفس الوقت استطاع الشاه من مباغة العثمانيين والحاق الهزيمة بهم قرب مدينة سراو (أذربيجان الشرقية)، مما أجبر السلطان على الرضوخ للشروط الايرانية لإيقاف القتال في معاهدة (سراب) أو (سراو) في ٢٩ ايلول ١٦١٨ والقاضية بالعودة الى الحدود المرسومة بموجب معاهدة اماسيا[٢٦].

أستمرت الدولة الصفوية بنقض التزاماتها السابقة مع الدولة العثمانية، فقد حاولت استغلال تمر قادة الانكشارين في الاقليم العراقي ضد السلطان العثماني[٢٧]، حيث زحف الشاه عباس الكبير بقواته الى بغداد واحتلها عام ١٦٢٣[٢٨]. ولكن بوفاة الشاه عباس الكبير عام ١٦٢٩ ومجيء ملوك ضعفاء من بعده، دفع بالسلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠) الى تجهيز حملة عسكرية لإستعادة بغداد عام ١٦٣٨، وفعلاً استطاع دخول المدينة بعد حصار دام اربعين يوماً[٢٩]، مما أضطر الجانب الايراني الى عقد صلح مع الدولة العثمانية، ووقع الطرفان على معاهدة في قصر شرين عرفت بمعاهدة (زهاب) عام ١٦٣٩[٣٠].

سرعان ماتصدعت العلاقات العثمانية- الايرانية، بعد الغزو الافغاني لإيران عام ١٧٢٢[٣١]، بسبب الفوضى العارمة التي رافقت حكم الافغان في البلاد، ودفعت بالدول الطامعة في ايران، ولاسيما الدولة العثمانية والروسية[٣٢]، الى التدخل في شؤونها والسيطرة على اجزاء واسعة منها[٣٣]. فقد أحتلت القوات العثمانية في عهد السلطان احمد الثالث(١٧٠٣- ١٧٣٠) كرمنشاه وأردلان ولورستان، في الوقت نفسه، أستغلت روسيا الفرصة، وأستولت على مدينة دربند وشماخي[٣٤]. ولم يستطع الافغان من صد الهجمات العثمانية على ايران، فعقد أشرف الافغاني (١٧٢٥-١٧٢٩) صلحاً مع الدولة العثمانية في ٣ تشرين الثاني ١٧٢٧[٣٥]، تنازل أشرف الافغاني بموجبه عن جميع المناطق التي سيطر عليها العثمانيين، وأعترف بالسلطان العثماني خليفة على المسلمين، وبالمقابل أعترف به السلطان العثماني ملكاً على ايران[٣٦].

بقيت العلاقات العثمانية- الايرانية، على الرغم المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت بين البلدين، بين مد وجزر حتى بعد ظهور نادر خان الافشاري (١٧٣٦- ١٧٤٧) على مسرح الاحداث، إذ لم يستطع هو الاخر من أن يضع حداً لتأزم العلاقات مع الدولة العثمانية[٣٧]. حيث سرعان ما أنخرط هو الاخر في الصراع مع الدولة العثمانية، لاسيما بعد رفض الاخيرة مطالبيه بالاعتراف بالمذهب الجعفري[٣٨]، والسماح له بإرسال كسوة الكعبة الشريفة، وتخصيص ركن خاص للصلاة لإتباعه في مكة المكرمة[٣٩]، مما دفعه الى الهجوم على مدينة الموصل ومحاصرتها عام ١٧٤٣، بهدف قطع الامدادات العثمانية الى اجزاء الوسطى والجنوبية العراق[٤٠]، الا انه فشل في احتلال المدينة بسبب حكمة وتصدي اهل المدينة بقيادة الوالي (حسين باشا الجليلي)، وانسحب قواته الى كركوك[٤١].

استطاع نادر شاه الافشاري تحقيق بعض الانتصارات المحدودة على الدولة العثمانية خلال سنتي (١٧٤٤- ١٧٤٥)، الا انه توقف في مسعاه بسبب الانتفاضات الداخلية المستمرة ضد حكمه[٤٢]، مما دفع به أخيراً الى بناء علاقات جيدة مع الدولة العثمانية وعقد معاهدة بين الجانبين في ايلول ١٧٤٦ عرفت بأسم معاهدة (كردان)، أقرت بموجبها الحدود بين الدولتين على أساس معاهدة زهاب[٤٣].

خلال حكم الاسرة الزندية(١٧٥٠- ١٧٧٩) لايران، لم تولٍ الدولة العثمانية أية أهمية لعلاقاتها مع ايران، ومرد ذلك يعود الى تراجع قدراتها العسكرية، وتفاقم مشاكلها الداخلية والخارجية، مما دفعت بها الى أن تنيط مهمة حماية المناطق الحدودية بين البلدين، لاسيما مناطق العراق، بالولاة والقادة المحليين، او حتى بالقوى العشائرية المحلية التي لم تكن على وفاق معها، فبقيت الخلافات السياسية والدينية، التي ورثتها ايران من العهد الصفوي والافشاري، هي التي تحكم طبيعة العلاقات مع العثمانيين[٤٤].

بعد انتهاء حكم الاسرة الزندية دخلت ايران في حالة فوضى سياسية، مما دفع بآغا محمد خان القاجاري[٤٥] الى الانتقال من شيراز الى مازندران مركز تواجد القبيلة القاجارية، من أجل جمع اتباعه والسيطرة على الحكم، وأنتهى الصراع بإنتصاره على خصومه المنافسين عام ١٧٩٤[٤٦] وتأسيس الدولة القاجارية[٤٧] في عام ١٧٩٦[٤٨]. اما الدولة العثمانية فكانت هي الاخرى منشغلة بأوضاعها الداخلية المتدهورة[٤٩]، لاسيما بعد أن واجهت مشاكل عديدة في بناء مؤسساتها العسكرية والادارية والاقتصادية، الامر الذي دفع برجال الدولة إلى تدارك الأمور واللجوء إلى الإصلاح للنهوض بالدولة العثمانية ومواكبة التطورات الحاصلة في الدول الاوربية[٥٠]، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من العلاقات العثمانية الايرانية، أتسمت بكثرة الخلافات المذهبية، وظهور مشكلة الحدود وتسويتها التي تعد من ابرز المشاكل التي عرقلت سير تنظيم العلاقات الخارجية بين الدولتين.

القضايا الخلافية بين الدولة العثمانية والقاجارية (١٧٩٥- ١٨٢٣):

تميزت العلاقات العثمانية - الايرانية في السنوات الاولى من الحكم القاجاري بالهدوء النسبي، نتيجة لتأثير عاملين على طبيعة العلاقة بينهما، كان الاول يرجع الى انشغال الدولة القاجارية الفتية بتهدئة الامور الداخلية وسعيها لاستتاب الامن، والعامل الثاني يعود الى التهديدات الروسية المستمرة لحدودها الشمالية[٥١]. الا أن سرعان ماظهرت عوامل ومتغيرات خارجية جديدة القت بظلالها على العلاقات بين البلدين، وبدأت تتدهور تدريجيا مع ظهور الحركة الوهابية[٥٢] عندما قامت اتباعها بالهجوم على مدينة كربلاء المقدسة في ٢٢ نيسان ١٨٠٢ واستباحت المدينة[٥٣]، مما دفع بالشاه القاجاري فتح علي (١٧٩٧-١٨٣٤)، الى تهديد السلطات العثمانية في العراق بأتخاذ التدابير اللازمة لحماية الاماكن المقدسة والمحافظة على رعايا الايرانيين فيها، وارسال حملة تأديبية للانتقام من اتباع الحركة الوهابية[٥٤]، وفي حال

الامتناع عن قيام بذلك فانه مستعد لتجهيز جيشه والزحف نحو بغداد لاحتلالها من اجل حماية المناطق المقدسة ورعاياها[٥٥]، الا ان التهديدات الروسية لحدوده الشمالية انذاك حالت دون تنفيذ انذاره[٥٦].

أما المتغير الثاني في تأزيم العلاقة بين البلدين، كان يكمن في عدم وضوح بنود المعاهدات الموقعة سابقاً بينهما وعدم شموليتها، ولاسيما المعاهدات الحدودية، التي لم ترسم بدقة بعد أن أهملت مشكلة تبعية العشائر المتنقلة في المناطق الحدودية، لهذا جاءت معظم المعاهدات بين الطرفين لمعالجة المشاكل الآنية فقط[٥٧]. فقد أثرت عملية انتقال العشائر عبر الحدود سلباً على العلاقات بينهما[٥٨]، فضلا عن دعم وتدخل الدولة القاجارية في شؤون الامارات الكوردية في كوردستان، ولاسيما في ولاية شهروز المحاذية لحدودها خلال الفترة (١٨٠٤- ١٨١٥) [٥٩] ، حتى أصبحت المنطقة مسرحاً للنفوذ القاجاري، التي كانت تحاول ان تكون طرفاً في تعيين الحكام للإمارات الكوردية، واحياناً تغري الامراء باللجوء اليها لدعمهم بالقوات العسكرية والاموال[٦٠]، وهذا ماحصل مع الامير (عبدالرحمن بابان) الذي تمرد على والي بغداد عام ١٨٠٥[٦١]، بسبب النوايا الايرانية في ضم منطقة السليمانية اليها[٦٢].

ومن جانب آخر، سببً انتقال عشيرتي (حيدرانلو وسبيكي) من الاراضي الايرانية الى الدولة العثمانية أزمة كبيرة بين الدولتين، دفعت بالدولة القاجارية الى شن هجوم واسع على منطقتي أرضروم وأرمينيا[٦٣]، وكان ذلك بتشجيع من السفير الروسي في طهران مازاروفتج (Mazarovitch)[٦٤]، الذي كان يهدف الى اشعال فتيل الحرب بين الدولة العثمانية والقاجارية لأضعافهما، وتعويض خسائرها في جبهة القفقاس على حساب اراضي الدولتين المتجاورتين[٦٥].

تمكنت القوات القاجارية بقيادة عباس ميرزا، ولي عهد وحاكم اذربيجان، من استعادت العديد من المدن والقلاع العثمانية، ودحرت القوات العثمانية في ارضروم في تشرين الثاني من عام ١٨٢٠، الا إن تفشي مرض الكوليرا بين صفوف القوات القاجارية[٦٦]، وقيام الثورة في يونان عام ١٨٢١[٦٧] حالت دون استمرار القتال، وبالتالي لجأ الطرفان العثماني والقاجاري الى حلول السلمية[٦٨]، وعقد في ٢٨ تموز ١٨٢٣ معاهدة عرفت بأسم معاهدة (ارضروم الاولى)[٦٩]، لتضع نهاية مؤقتة للخلافات العثمانية - الايرانية.

لم تأتِ معاهدة ارضروم الاولى بالجديد، حيث أكدت بنودها، مرة اخرى، على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم التجاوز على الحجاج والزوار الايرانيين، ومنع العشائر من عبور الحدود الدولية للدولتين[٧٠]، وعلى الطرفين عدم استقبال الفارين من القانون، كما اتفقا الطرفان على تبادل السفراء، وضرورة تمسكهما بجميع بنود المعاهدة لإزالة كل خلاف آني ومستقبلي[٧١].

لم تضع معاهدة ارضروم الاولى عام ١٨٢٣ حلولاً جذرياً للمشاكل بين الدولتين، خاصة وان بنودها لم تعالج مسببات النزاع القائم بين الدولتين بالدقة والتفصيل، لذا ظهرت الخلافات بين الدولتين قبل تطبيق بنود المعاهدة، لاسيما وان ايران لم تنسحب من الاراضي العثمانية، ولم

تكف عن المطالبة بحقوقها المالية، وبالمقابل فرض (داود باشا) والي بغداد عام ١٨٣١، رسومات جديدة على الزوار الايرانيين للعتبات المقدسة في العراق, وعلى جثث الموتى التي يؤتى بها من ايران لتدفن في النجف[٧٢].

كما كان لظهور الامارة الكوردية (سوران)(١٨١٦-١٨٣٨) في رواندوز أثر واضح في تدهور العلاقات بين البلدين، بسبب دعم الدولة العثمانية لها امام التدخلات الايرانية عن طريق دعم الاخيرة للامارة الكوردية بابان[٧٣].

العلاقات العثمانية – القاجارية بعد عقد معاهدة ارضروم الاولى ١٨٢٣-١٨٤٧:

وبعد وفاة فتح علي شاه القاجاري عام ١٨٣٤، ازدادت العلاقات سوءاً بسبب الصراع على السلطة بين ابنائه، ولجوء بعض الأمراء القاجاريين الى الدولة العثمانية، مما دفع بالشاه القاجاري الى المطالبة بتسليم الفارين اليها بموجب المعاهدات السابقة بينهما، الا ان الحكومة العثمانية لم تلبي الطلب القاجاري، واسكنت هؤلاء الامراء في مدينتي النجف وكربلاء، وخصصت لهم رواتب شهرية، مما اثار حفيظة السلطات القاجارية معتبراً ذلك تهديداً واستخفافاً لسلطاتها [٧٤].

تفاقمت المشاكل بين الدولتين العثمانية والايرانية اكثر بعدما قام (علي رضا باشا اللاظ) (١٨٣١- ١٨٤٢) والي بغداد بإحتلال مدينة المحمرة منذ عام ١٨٣٧، التي كانت محل نزاع بينهما [٧٥]، وبتشجيع من بريطانيا، بعد أن رفض حاكم إمارة الاحواز الشيخ جابر بن مرداو الكعبي(١٨٣٢ - ١٨٧١) منح الاخيرة امتيازا لإنشاء مخازن الفحم فيها[٧٦]، لخشيته من أن تتحول الامارة الى ميدان للتنافس الاجنبي[٧٧]. وعندها التقت المصالح البريطانية-العثمانية عندما استعادت الاخيرة ميناء المحمرة، بإعتبارها مدينة تابعة لولاية البصرة، وتعد منطلقاً لنقل البضائع البريطانية الى المناطق الداخلية من ايران[٧٨]، وعندما حاولت السلطات القاجارية الحصول على تعويضات مالية من الدولة العثمانية حول خسائرها في المحمرة، لم تسفر جهودها الدبلوماسية عن اية نتائج تذكر[٧٩]، فبادرت الى اتخاذ الاجراءات العسكرية ضد العثمانيين بالهجوم على مدينة السليمانية عام ١٨٤٠ [٨٠]، ومن ثم اعادة المحمرة عام ١٨٤١ لحملة عسكرية قادها منوجهرخان (حاكم اقليم فارس)، وقد تضافرت جملة اسباب سنحت الفرصة للقوات القاجارية بالهجوم على المدينتين، كان من بينها هزيمة القوات العثمانية امام محمد علي باشا (١٨٠٥- ١٨٤٨) والي مصر عام ١٨٣٩[٨١].

أستمرت الخلافات تتزايد بين البلدين في اواخر عام ١٨٤٢، وأتهم كل طرف الآخر بخرق البنود المتفق عليها في المعاهدات السابقة، لاسيما فيما يتعلق بإيواء الامراء الفارين من الدولة

القاجارية لدى الدولة العثمانية، وكذلك سوء المعاملة العثمانية للتجار والزوار الايرانيين في العراق[٨٢]، بالمقابل كانت الدولة العثمانية تبدِ قلقها من التدخلات القاجارية في شؤون امارة بابان في السليمانية[٨٣]، فضلا عن المشاكل الحدودية بسبب تنقل العشائر عبر حدود الدولتين، وما كان يرافقها من عمليات السلب وإلاخلال بالأمن والانسحاب داخل الاراضي الامنة للدولة العثمانية[٨٤]. وتصاعدت الخلافات بين الدولتين بعد تعيين نجيب باشا (١٨٤٢-١٨٤٩) والياً على بغداد في اواخر عام ١٨٤٢، الذي عرف عنه تشدده في ادارة شؤون الولاية الادارية، لاسيما مع التجار والزوار الايرانيين القادمين الى العتبات المقدسة في العراق، فضلا عن أيوائه للشيخ (ثامر السعدون) شيخ قبيلة الكعب العربية، الذي كان مطلوباً من السلطات الايرانية بسبب مطالبه بالعودة للحكم امارة المحمرة، والتوسع خارج أقليم عربستان والمطالبة بمدينة (القرنة) التابعة للبصرة إدارياً[٨٥].

قوبلت المطالب الايرانية برد عسكري من القوات العثمانية، حيث أقتحم والي بغداد مدينة كربلاء[٨٦] في ١٥ كانون الثاني ١٨٤٣ وقتل فيها اعداد كبيرة من المتمردين الموالين لإيران والمعروفين بـ (الياراماز)[٨٧] الذين أستولوا على مقاليد الامور في المدينة خارجين عن سلطة الدولة العثمانية[٨٨]، الامر الذي أثار حفيظة ايران، وكاد التوتر يؤدي الى حالة التأهب للحرب لولا تدخل كل من بريطانيا وروسيا، اللتان حاولتا تقريب وجهات النظر بين الطرفين، بعد اقتناع جميع الاطراف بحتمية فشل معاهدة ارضروم الاولى في التوصل الى حلول المقتنعة[٨٩]، ولما كانت لروسيا وبريطانيا مصالح سياسية واقتصادية في المنطقة، فأتجهت الدولتان الى تعديل دورهما في المفاوضات ارضروم، من دور الوساطة الى فرض التسوية، تجنباً لوقوع اي حرب بينهما قد يضر بمصالحهما مستقبلاً[٩٠]. وبعد سلسلة من اللقاءات بين الطرفين وبمشاركة وفدي البريطاني والروسي، تم عقد ثمانية عشرة جلسة بين ايران والدولة العثمانية خلال السنوات (١٨٤٣-١٨٤٧) وذلك بسبب إصرارهما الشديد على مكاسبهما ومطالبهما[٩١]، حيث أستعرضت ايران على طاولة المفاوضات جملة من المطالب أهمها، تسليم الامراء القاجاريين اللاجئين الى الدولة العثمانية، وحقها في اختيار حاكم السليمانية، وتعويضها عما اصاب المحمرة من دمار نتيجة هجوم والي بغداد عام ١٨٣٧ عليها، والمطالبة بإستعادة كافة العشائر الكوردية التابعة لها، وحماية رعاياها المقميين في الدولة العثمانية[٩٢]. أما مطالب الدولة العثمانية فقد تركزت على بقاء المحمرة ومنطقة غرب نهر كارون، ومنطقة زهاب، تحت سيادتها بموجب بنود معاهدة زهاب عام ١٦٣٩، واعادة العشائر الكوردية التابعة للدولة العثمانية اليها، مع جميع ماورد في بنود معاهدة ارضروم الاولى لعام ١٨٢٣ غير المعدلة[٩٣]. وبعد اربعة سنوات من الجهود المضنية للاطراف المشاركة، تم التوصل على عقد معاهدة جديدة عرفت بمعاهدة ارضروم الثانية في ٣١ ايار ١٨٤٧[٩٤].

تأخر توقيع معاهدة ارضروم الثانية لحوالي شهرين، بعد أن أنجزتها الاطراف الاربعة المشاركة في المفاوضات وأتفقت على توقيعها، ذلك أن الحكومة العثمانية أوعزت، في اللحظة الاخيرة التي كانت ستوقع فيها المعاهدة، الى (أنور بيك) رئيس الوفد العثماني لمفاوضات

ارضروم بالامتناع عن التوقيع على مسودة المعاهدة، الذي كان من المقرر أن يتم في الاسبوع الاول من شهر نيسان ١٨٤٧ الى ٣١ ايار ١٨٤٧[٩٥]، وكان السبب الذي حدا بالدولة العثمانية على اتخاذ هذا الاجراء، هو انها كانت ترى أن بعض بنود مسودة المعاهدة بحاجة الى توضيح يضمن حقوقها في التعامل مع ايران، ويحول دون أية تأويلات لنصوص المعاهدة قد تصدر عن الحكومة الايرانية في المستقبل، لاسيما تلك التي تتعلق بالمحمرة وزهاب[٩٦]. وترتب على ذلك قيام محمد أمين عالي باشا (١٨٤٦- ١٨٧١) ناظر الخارجية العثمانية مذكرة، بالنيابة عن الباب العالي، في ١١ نيسان ١٨٤٧ الى سفيري روسيا وبريطانيا في اسطنبول، يطلب فيها بعض الايضاحات حول أربعة بنود تمثلت بـ اولا: ترك ميناء المحمرة لايران هل سيشمل ذلك الموانىء العثمانية الواقعة خارج منطقة المحمرة؟، ثانياً: ان بعض العشائر تقطن ايران وبعضها الاخر تسكن ضمن حدود الاراضي العثمانية، فهل ستكون العشائر في القسم العثماني خاضعة لإيران؟ على اساس أن العشائر الموجودة فيها تابعة لها وخاضعة لحكمها. ثالثاً: ماهي المعايير التي ستدفع وفقها التعويضات المالية؟. رابعاً: على الحكومة الايرانية تقديم توضيحات حول النوايا في إقامة التحصينات العسكرية على الضفة اليسرى لشط العرب، فضلا عن موضوع تعيين القناصل بين الطرفين [٩٧].

ورداً على التساؤلات والايضاحات العثمانية حول البنود الاربعة، قدم السفيران الروسي والبريطاني مذكرة إيضاحية في ٢٦ نيسان ١٨٤٧ على جميع النقاط التي اثارتها الحكومة العثمانية، فبشأن النقطة الاولى ذكرا ان المرسى الذي يقع مقابل ميناء المحمرة، وعلى جانبي قناة الحفار، وكذلك عبادان، هي ضمن الاراضي الايرانية، وهذا لايعني ان تتخلى الدولة العثمانية عن اية اراضي او موانىء اخرى[٩٨]. اما بخصوص النقطة الثانية، أنه لايحق لإيران تحت اي ذريعة كانت الادعاء بعائدية الاراضي الواقعة على الضفة اليمنى من شط العرب، ولا بالأراضي الواقعة على الضفة اليسرى العائدة للدولة العثمانية (الى الشمال من نقطة التقاء الحدود في شط العرب)، حتى في حالة إقامة بعض العشائر التابعة لإيران، أو أجزاء منها، في هذه الاراضي(٩٩). أما عن النقطة الثالثة، فهي ان تنازل كلتا الدولتين عن اية تعويضات مالية كانت تطالب بها إحداهما الاخرى، ولاسبيل لتفسير أخر بهذا الشأن. وأوضح السفيران في مذكرتهما حول النقطة الرابعة، الى أنهما يعتقدان أن تعهد كلا الطرفين(العثماني والايراني) بعدم إقامة اية تحصينات عسكرية على ضفتي شط العرب يضمن دوام العلاقات السلمية بين دولتين، ويعزز حسن النوايا بينهما، كما أنهما لا يريان أن هناك مانعاً لدى الحكومة الايرانية من الاضافة الى مسودة المعاهدة ما يشير الى أنها ستتعامل على وفق مبدأ المعاملة بالمثل بشأن التمثيل القنصلي العثماني في اراضيها، وبشأن التعامل مع المواطنين العثمانيين في ايران[١٠٠].

تلقى السفيران البريطاني والروسي رسالة من وزير الخارجية العثمانية في ١٥ ايار ١٨٤٧، اعرب فيها عن ارتياح الباب العالي لما ورد من إيضاحات وتأكيدات في مذكرتهما حول النقاط التي أثارتها الحكومة العثمانية على بعض نصوص مسودة المعاهدة، وورد في الرسالة أن السلطان العثماني، لثقته بالدولتين الوسيطتين وبسفيريهما في اسطنبول، أصدر إرادته الملكية بالايعاز الى مندوب الباب العالي في ارضروم (انور بيك) بالتوقيع على مسودة المعاهدة دون اجراء اي تعديل عليها، على أن توافق الحكومة الايرانية على ماجاء في مذكرة السفيرين البريطاني والروسي، ولاتقوم بتقديم اية ادعاءات تتعارض معها، وبخلاف ذلك فان المعاهدة

تعد ملغاة ولا قيمة لها[١٠١]. الا ان بريطانيا، اقترحت على الحكومة العثمانية، بعدم اطلاع السلطات القاجارية على متن ومحتوى المذكرة، تفاديا لاي خلاف اخر قد يعقد الموضوع اكثر، على أن يتولى ممثلا روسيا وبريطانيا اعطاء الحكومة العثمانية "ايضاحاً" عن كل نقطة من نقاط الاعتراض العثماني[١٠٢]. وعلى هذا الاساس وقعت مسودة المعاهدة في ارضروم في ٣١ ايار ١٨٤٧، دون أن تعلم ايران شيئاً عن المذكرة التوضيحية التي قدمت للسفيرين في ١١ نيسان ١٨٤٧ [١٠٣].

نصت معاهدة أرضروم الثانية التي تألفت من تسع مواد[١٠٤]، على رفض الادعاءات الإيرانية بمدينة السليمانية والاجزاء الغربية من مقاطعة زهاب، وأعتراف الدولة العثمانية بحق ايران في المحمرة وجزيرة خضر (عبادان) [١٠٥]. وتعهدت الدولتان الالتزام بتنفيذ القانون الدولي فيما يتعلق بتبادل القناصل، وقيمة الضرائب والكمارك المفروضة على تجار البلدين، فضلا عن القيام بالإجراءات التي تحول دون قيام القبائل الحدودية بالهجمات ضد الدولتين[١٠٦]. وفي الوقت نفسه، أكدت بنود المعاهدة على تأليف لجنة دولية رباعية تضم مندوبين عن الدولتين بالاضافة الى مندوبي بريطانيا وروسيا للعمل على تثبيت الحدود الدولية بين ايران والدولة العثمانية[١٠٧]، وتسوية جميع المشاكل العالقة بين الطرفين[١٠٨].

حافظت معاهدة ارضروم الثانية على بقاء العلاقات بين الدولتين على ما هو عليه (الوضع الراهن)(Status quo)، الا انها لم تحسم الخلافات بشكل نهائي بين الطرفين، بسبب ظهور متغيرات جديدة على العلاقات العثمانية- الايرانية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي تمثلت بالمناورات السياسية والعسكرية للدول الكبرى في الدولة العثمانية، ولاسيما الدور البريطاني الذي حاول تثبيت مصالحه الاقتصادية والتجارية فيها، وحماية الدولة العثمانية امام الاخطار الروسية عليها [١٠٩]، لاسيما وان الولايات العثمانية في العراق كانت ضمن المناطق المهمة للنفوذ البريطاني، ولها مصالح ومطامع مستقبلية فيها[١١٠]. الامر الذي دفع بالمؤرخ الروسي ايفانوف (M.S.Ivanov) الى القول:" بقاء مشكلة شط العرب غير محلولة، ضمن معاهدة ارضروم الثانية، جاءت لتعبر عن نوايا السياسة البريطانية الخبيثة، عندما سعت جاهدة لإبقاء التناقضات بين ايران والدولة العثمانية، لتكون ذريعة لتدخلها في شؤون المستقبلية للبلدين"[١١١].

تأخر عملية التصديق على المعاهدة، وتبادل نسخها بين بين ايران والدولة العثمانية الى أكثر من عشرة أشهر بدلا من الشهرين حسب مانصت عليها معاهدة ارضروم الثانية، ويعود سبب هذا التأخير الى عدم اقتناع ايران بكل ماورد في المذكرة الايضاحية، والتي أطلعت ايران على مضمونها بعد بضعة أشهر من تقديمها، كما نفت ايران كونها قد خولت (ميرزا محمد علي خان) سفيرها في باريس بتقديم تلك التوضيحات، وأعتبرتها تصرفاً شخصياً لايحمل صفة قانونية. وأشارت الوثائق الايرانية حينها، ان الممثل البريطاني الوسيط في مفاوضات ارضروم قد فرض صيغة المذكرة على المندوب الايراني الذي رضخ للضغوط البريطانية بسبب تهديدات الاخيرة له بأن الوسيطان سيوقفان المفاوضات المباشرة بين ايران والدولة العثمانية، مهدداً المندوب الايراني بتحمل مسؤولية فشل المفاوضات، وجاءت الضغوطات البريطانية لحماية

حرية الملاحة الدولية في شط العرب، فيصبح ذلك حقاً مكتسباً لها[١١٢]. وقد اشارت تلك الوثائق، بأن السيد ميرزا محمد علي خان قد وقع على المذكرة، بعدما تلقى من وزارة الخارجية العثمانية رشوة مقدارها اربعة الاف تومان ايراني بعنوان "هدية سلطانية"[١١٣].

قام الميرزا محمد علي خان بكتابة رسالة في ٣١ كانون الثاني ١٨٤٨ الى السفيرين البريطاني والروسي في اسطنبول، أعرب فيها عن موافقته على النقاط الثلاث الاولى وعدم ممانعته على العمل بالمثل فيما يخص القناصل[١١٤]، وذكر ايضا بان العاهل الايراني محمد شاه(١٨٣٤-١٨٤٨) قد وافق على مايخص عدم اقامة التحصينات العسكرية على الضفة اليسرى من شط العرب طالما أن الدولة العثمانية لاتقوم بعمل مماثل على ضفة اليمنى[١١٥]، وعلى هذا الاساس تبدلت نسخ معاهدة أرضروم الثانية في اسطنبول في ٢١ آذار ١٨٤٨ بعد مصادقة السلطان العثماني عبدالمجيد الاول (١٨٣٩-١٨٦١) عليها[١١٦]. حمل ميرزا محمد خان نسخة من المعاهدة والمذكرة التوضيحية وعاد الى ايران، بسبب وفاة محمد شاه[١١٧]، حيث تعرض من قبل حكومته للتحقيق لانه لم يكن مخولاً بالموافقة، ولم تصادق الحكومة الايرانية إلا على نصوص المعاهدة التي وقعت قبل ٣١ كانون الثاني ١٨٤٨ في مدينة ارضروم[١١٨]، الأمر الذي أوجد مناخاً مناسباً لبقاء واستمرار التوتر بينهما.

الخاتمة

شهدت العلاقات العثمانية- القاجارية للفترة (١٧٩٥-١٨٤٧) تطورات حادة وحاسمة في مرحلة الحافلة بالاحداث الدولية، وذلك لبروز تطورات سياسية دولية، أنطوت على حدوث أزمات خطيرة، أدت بريطانيا وروسيا دوراً كبيراً فيها، حيث شجعت الاخيرة ايران للتوسع على حساب الدولة العثمانية تعويضاً لخسائرها في معاهدة كلستان مع روسيا عام ١٨١٣ ومعاهدة عام ١٨١٤ مع بريطانيا، وتحت تأثير السياسة الروسية اندلعت حرب عام ١٨٢١ بين الدولتين العثمانية- القاجارية، التي كانت تعد من ابرز سمات مرحلة النصف الاول من القرن التاسع عشر، والتي تمكنت فيها القوات القاجارية من تحقيق النصر والتقدم نحو الاراضي العثمانيةن الا ان تفشي مرض الكوليرا بين الجيش الفارسي، وما تمر به الدولة العثمانية، دفع الجانبان الى التفاوض واللجوء الى الحل السلمي، فعقدت معاهدة ارضروم الاولى في عام ١٨٢٣ بين الدولتين التي نصت على اعتبار معاهة كردن عام ١٧٤٦ اساساً للمعاهدة الجديدة.

الا ان معاهدة ارضروم الاولى لم تكن حلاً نهائيا، لاسيما وان بنودها لم تعالج مسببات النزاع القائم بين الدولتين بالدقة والتفصيل، لذلك ظهرت الاختلافات بين الدولتين قبل تطبيق بنود المعاهدة، لان ايران لم تنسحب من الاراضي العثمانية، ولم تكف عن المطالبة بحقوقها المالية، فضلاً عن اللجوء امراء ايران الى الدولة العثمانية، وكادت أن تنشب الحرب بين الدولتين لولا التدخل الدولي، فوفقاً لمبدأ توازن القوى، سعت الدبلوماسية البريطانية بمساعدة روسيا بالتدخل لوقف التوتر، واقناع الدولتين على تسوية جميع المشاكل العالقة بينهما، فشكلت لجنة رباعية ، واتخذت مدينة ارضروم مقرا لها، وباشرت عملها. ولما وجدت الدول الاربعة، ان مشكلات الحدودتحتاج الى وقت طويل لحلها، وحتى يمكن رسم خط حدود واضح بين الدولتين العثمانية والقاجارية، أقترح عقد معاهدة ارضروم الثانية غي عام ١٨٤٧ والتي تنص على حل لبعض

المشكلات القائمة وان يترك البعض الاخر للدراسة والتسوية. ونلتمس من هذا كيف ادت بريطانيا وروسيا دور الوساطة بإستخدام " دبلوماسية القوة" لفرض المعاهدة على الطرفين.

الهوامش

(١) كانت تعرف ايران بأسم بلاد فارس، وفي ٢١ اذار ١٩٣٥ أصدر الشاه رضا بهلوي (١٩٢٥-١٩٤١) قراراً أعلن بموجبه أسم ايران على البلاد، وطلب من الدول الاجنبية أن يطلق على البلاد هذا الاسم رسمياً. دونالد ولبر، ايران ماضيها وحاضرها، ترجمة: عبدالمنعم محمد حسين، (القاهرة: ١٩٥٨)، ص ١.

(2)*Remzi Kiliç,* Osmanli - Iran Siyasi Anla*şmalari (XVI ve* XVII), *Tezı Yayinlari, Istanbul,2001,S 52.*

(3)*Giyas şükürov,Safevi Devlet-nin kuruluşu vel. Sah Ismaıl Derrı, (1501-1525), Yüksek Lısans, Tezı,T.C Marmara Ünıverıtesı,Istanbul,2006,S 112.*

(4)Adel Allouche, Osmanli-Safevi ilişkileri(Kokenleri ve Gelişimi), Çev. Ahmed Emin Dağ, Anka yay, Istanbul,2001, S.18.

(5)Okay Tirykiğlu, Yavuz Sultan Selim Han, Istanbul, 2009,S. 89.

(6)Rhoads Murphy,Ottoman Warfar(1500-1700) ucl,London,1999,P . 27.

(٧) حيث عقد الشاه اسماعيل الصفوي معاهدة مع البرتغاليين في نيسان ١٥١٥، أتفقا بموجبها على التحالف ضد الدولة العثمانية، مقابل تنازل الدولة الصفوية عن هرمز للبرتغاليين. ثم تحالف الشاه اسماعيل الصفوي مع ملك المجر عام ١٥١٨ ضد التهديدات العثمانية للطرفين. كما حاول الشاه بناء تحالف مع امبراطور المانيا شارل الخامس Charles V (١٥١٩-١٥٥٦) في تشرين الاول ١٥١٨ ، الا انه لم يوفق في هذا التحالف. للمزيد ينظر: على أكبر ولايتى، تاريخ روابط خارجى ايران در عهد شاه اسماعيل صفوى، (تهران: ١٣٧٥)، ص٢٦٣-٢٦٤؛ طالب محبيس حسن الوائلي، ايران في عهد الشاه اسماعيل الأول ٩٠٦- ٩٣٩ هـ/١٥٠١-١٥٢٤، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٢٨٤.

(8)*Remzi Kiliç,* A.G.E, S. 73.

(9) Roger Blgelow Merrlman, Suleman The Magnificent 1520-1566, Harvard, 1944,P.240.

(١٠) د. باسم حمزة عباس، ايران في عهد الشاه طهماسب الاول (١٥٢٤- ١٥٧٦)، مجلة " الخليج العربي"، المجلد (٤٠)، العدد (١-٢)، (البصرة: ٢٠١٢)، ص ٣٨.

(١١) نصرالله فلسفي، ايران وعلاقاتها الخارجية في العصر الصفوي(٩٠٦-١١٤٨/ ١٥٠٠-١٧٣٦)، ترجمة وتقديم: محمد فتحي يوسف الريس، (طهران: ١٩٨٩)، ص ٢٣.

(12)Adel Allouche, The Origins And Development Of The Ottoman Ṣafavid Conflict (906 962/1500 1555), Berlin, 1983, PP. 182-184.

(13)Rhoads Murphy,Op.Cit, P. 31.

(14)Oktay Efendiyev, "Şah Tahmasb'in Şahsiyitine Dair", Türkler, 6,c, YTY,Ankara, 2002, S,923.

(15)Bikir Kütükoğlu, Osmanli- Iran Siyasi Münasebetlerı(1578-1612), Istanbul, 1993,S. 71.

(16)Rudi Mattee, The Safavid – Ottoman Frontier Iraq- I Arab ad Seen by the Safavid, ed: Kamal H. Karpat, Madison, 2003, P. 164.

(17)Nesib Nesibli, "Osmanli-Safevi Savaşlari, *Mezhep Meslesi ve Azerbaycan", T*ürkler, 6. C.YTY, Ankara, 2002, S.895.

(١) باسم حطاب الطعمة ومشعل مفرح ظاهر، العلاقات الصفوية العثمانية ١٥٨٧- ١٦٢٩، دراسة تحليلية، مجلة " آداب البصرة"، العدد ٤٥، السنة ٢٠٠٨، ص ١٥٤.

(18) Riza Bozkurt, " Osmanli- iran Savaşlari 1603-1639", Askeri Trih Bülteni, Sayi: 20, Genelkurmay Basimevi, Ankara, Şubat 1986,S.58.

(19)Bikir Kütükoğlu, A.G.E, S. 166.

(٢٠) للتفاصيل ينظر:

-Faruk Sümer, " Abbas I", C.I,Istanbul,1988, SS. 17-19.

(٢١) للتفاصيل ينظر:

- Dejanirah Couto,Harp ve Sulh Avrupa ve Osmanlilar, Çevırı: Şırın Tekelı, Istanbul, 2010, SS.237-24.

(22)Edward G.Browne, A Literary history of Persia, vol. Iv, Cambridge, 1959, PP.102-108.

(23)R.Savory, Iran Under the Safavides, Cambridge, 1987, P. ٨٥.

(24)Ömer Işbilir, " Nasuh Paşa", DiA, C.32, Istanbul, 2006, SS. 426-427.

(25)Riza Bozkurt, A.G.E, S.63.

(26)Mehmet Saray,Türk – Iran ilişkıleri,ATAMAR Yayinlari, Ankara,1999.S.٥٢.

(27)Rudi Mattee, Op.Cit,P. 171.

(٢٨) راجع تفاصيل حملة السلطان العثماني مراد الرابع على بغداد في: صبحي ناظم توفيق، استحضارات السلطان مراد الرابع للحملة على بغداد (١٠٤٧ هـ/ ١٦٣٨م)، مجلة "دراسات تاريخية"، العدد ٣٤، السنة ١١، (بغداد: ٢٠١٢)، ص ٣٩-٤٧.

(29)M. Saffet Srikaya, Dini ve Siyasi Bakimdan Osmanli- Iran Münasebetlerı, Türk kültürü Dergısı, c: XXXI (Temmuz : 1993) S: 416-417.

(٣٠) راجع تفاصيل الاحتلال الافغاني لإيران في : أحمد كاظم محسن البياتي، بلاد فارس والاحتلال الافغاني ١٧٢٢- ١٧٢٥، مجلة " كلية التربية الاساسية"، العدد ٥١، (بغداد: ٢٠٠٧)، ص ٧٣-٩٠؛

-Münır Aktepe, Osmanli – Iran Siyasi Münasebetlerı (1720- 1724), Istanbul, 1970,SS.63-87.

(31)Muriel Atkin, Russia and Iran 1780- 1828, Minnesota, 1980, PP. 8-13.

(32)Lockhart Laurence, The fall of the Safavi Dynasty and the Afghan Occupation of Persia, Cambirdge, 1958, PP.399-435.

(33)Rudi Mattee, Op.Cit, P. 174.

(34)M. Saffet Srikaya, A.G.E, S: 417.

(٣٥) للتفاصيل ينظر: الدكتور عباس اسماعيل صباغ، تاريخ العلاقات العثمانية الايرانية، الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين، ط١، (بيروت: ١٩٩٩)، ص ٢١٠-١١١.

(٣٦) راجع تفاصيل اطماع نادر شاه وتوسعاته الخارجية في: احمد كاظم محسن بندر البياتي، بلاد فارس في ظل الحكم الافشاري ١٧٣٦- ١٧٤٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية،٢٠٠٦، ص٥٣ ومابعدها.

(٣٧) للمزيد ينظر:

-James Fraser.,The History of Nadir Shah,Formerly Called Thamas Kuli Khan, The Prefent Emperor of Presia,London,1971, P.118.

(٣٨) رضا زاده شفق، نادر شاه أفشار مؤسس الدولة الأفشارية وأول مفعل للتقريب بين المذاهب الإسلامية في نظر المستشرقين ١١٠٠- ١١٦٠ هـ/ ١٦٨٨- ١٧٤٨ م، ترجمة: أحمد خولي، (القاهرة: ٢٠١٠)، ص ١٢٨.

(٣٩) ميرزا مهدي خان استرابادى، جهانطشاي نادرى، بإتمام: سيد عبدالله نوار، (تهران: ١٣١١)، ص ٣٨١.

(40)Ali Djafar Pour, Nadir Şah Devrinde Osmanli – Iran Münasebetleri, Istanbul, 1977, S. 29.

(41) James Fraser, Op.Cit, P.124.

(42) J.C . Hurewitz, Diplomacy in The Near and The Middle East, A Documentary Record 1535 – 1914, Vol. 1, New York, 1956, P. 52.

(٤٣) عبدالرضا هوشنك مهدوي، تاريخ روابط خارجى ايران از ابتداى دوران صفويه تا بايان جنك دوم جيهانى، (تهران: ١٣٦٩)، ص ٩.

(٤٤) محمد خان (١٧٤٢- ١٧٩٧): هو الابن الاكبر لمحمد حسن خان بن فتح علي خان قاجار، ولد في عام ١٧٤٢ ووقع في قبضة عادل شاه افشار (١٧٤٧-١٧٤٩)، ثم وقع اسيرا لدى كريم خان الزند (١٧٥٠- ١٧٧٩) في شيراز، وبعد وفاة كريم عام ١٧٧٩ تمكن الفرار الى مازندران مطالبا بالعرش الايراني، وتمكن من فرض سيطرته على المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد. وقد دون هذا الملك القاجاري تاريخه القصير بالدم، وانتهت حياته بالقتل في خيمته في ايار عام ١٧٩٧. للمزيد ينظر:

-Ann,K.S.Lambton, Land Lord and Peasant in Persia,London,1953, PP.134-135.

(٤٥) للتفاصيل ينظر: علي خضير عباس المشايخي، قيام الاسرة القاجارية في ايران بقيادة أغا محمد خان ١٧٩٤- ١٧٩٧، مجلة "العلوم الانسانية"، العدد ٢، مجلد ١٩، جامعة تكريت، ٢٠١٢، ص ٣٧٢.

(٤٦) للمزيد ينظر: سعيد نفيسي، تاريخ اجتماعي وسياسي ايران در دوره معاصر، مجلد اول، (تهران : ١٣٣٥)، ص ٥- ١٩.

(47)Elton L.Daniel, The History of Iran, London,2001,P. 100.

(٤٨) للتفاصيل ينظر:

-ALP EREN TOPAL, ihtilalden terakkiye: Osmanli'da islahat kavramlari 1600-1876, Doctora Tezi, ihsan Doğramaci Bilkent Ünıverıtesı, Ankara, 1999, SS.56-8.

(49)Stanfoerd J. Shaw, Between Old and New The Ottoman Empire Under Sultan Selim III 1789-1807, Cambridge , 1971,PP. 141.

(50)H. Seton-Watson, The Russian Empire 1801- 1917, Oxford, 1967, P.118.

(٥١) حركة دينية سياسية ظهرت في مدينة الدرعية في نجد في منتصف القرن الثامن عشر, قادها محمد بن عبدالوهاب (١٧٠٣- ١٧٩١), ثم أخذت مظهراً حربياً، واتفق في عام ١٧٤٥ مع مؤسس الامارة السعودية الاولى محمد بن سعود (١٧١٠- ١٧٦٥)على أن تكون القيادة الدينية له والقيادة السياسية لأمير, واخذت تتوسع في السيطرة على المدن والامارات المجاورة حتى امتدت سيطرتها على شبه جزيرة العرب. للمزيد ينظر: عبد الصالح العيثمين، الحركة الوهابية محاولة توحيد جزيرة العرب، مجلة "المستقبل العربي"، العدد ٢٩، السنة ٧، (بيروت:٢٠٠٠)، ص ٤٢.

(52)J.B.Kelly, Britain and the Persian Gulf 1795- 1880, Oxford, 1968, P.100.

(٥٣) د. سنان معروف اغلو، العراق في الوثائق العثمانية، الاوضاع السياسية والاجتماعية في العراق خلال العهد العثماني، (عمان: ٢٠٠٩)، ص٢٣٥.

(٥٤) الكسندر اداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، (البصرة: ١٩٨٩)، ص١٤٢.

(٥٥) جاء التهديد الروسي لإيران بعد توقيع روسيا وفرنسا على معاهدة عام ١٨٠١، والتي نصت على اشتراك قوات البلدين في الحملة المقررة لغزو الهند عن طريق اسيا الوسطى. للمزيد ينظر: فاطمة سلوم اسماعيل السراي، العلاقات الفرنسية الفارسية ١٨٠٤-١٨١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٠٦، ص ٢٧.

(56)YAHYA KALNTARI, FETH ALI ŞAH ZAMANINDA OSMANLI- IRAN MÜNASEBTLERI 1797-1834, DOKTORA TEZI, ISTANBUL, 1976, S.182.

(57)B.O.A. HAT. 161/6702 A, January 10, 1805.

(58)B.O.A. HAT. 161/6703 D, March 24, 1806.

(59)B.O.A. HAT. 161/6703 F, March 8, 1807.

(60)B.O.A. HAT. 160/6667, May 18, 1806.

(61)B.O.A. HAT. 161/6703 G, April 19, 1806.

(62)B.O.A,HAT. 161/6704 D, ٢٣November , 1806.

(63)B.O.A. HAT. 1315/51274, August 13, 1809.

(64)Mehmet Saray, A.G.E, S.81.

(٦٥) علي اصغر شميم، ايران در دوره سلطنت قاجار، جاب ششم، (تهران: ١٣٨٨)، ص ١١٨.

(٦٦) للتفاصيل عن الثورة اليونانية ينظر: هاشم صالح التكريتي، الدول الكبرى واستقلال اليونان ١٨٢١-١٨٣٢، مجلة "دراسات في التأريخ والآثار"، العدد الثالث، (بغداد: ١٩٨٧)، ص ١٤٨-١٨٧.

(67)Emine Güleç, Osmanli – Iran münasebetlerı ve Erzurum Antlaşması (1821- 1823), Istanbul, 1972,SS. 118- 121.

(٦٨) راجع نص معاهدة ارضروم الاولى في:

- B.O.A. HAT. ١٣١٥/51273 ,August 8, 1823.

(69)J.C . Hurewitz, Op. Cit, P. 88.

(٧٠) أسناد رسمى در روابط سياسى ايران با انكليس وروس وعثمانى، به اهتمام: غلاء محسين ميرزا صالح، جلد اول، (تهران: ١٣٦٥)، ص ٢٧٣.

(71)Roxane Farmanfarmaian, War and Peace in Qajar Persian, London,2008, P.9٥.

(٧٢) راجع تفاصيل الصراع بين امارة سوران والقوات الايرانية في: وفاء نزهت سليمان الشام الناصري، سياسة الدولة العثمانية تجاه القوى المحلية في العراق في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨- ١٨٣٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تربية للبنات، جامعة تكريت، ٢٠١١، ص ١١٦-١٢٨.

(73)YAHYA KALNTARI, A.G.E, S. 223.

(٧٤) راجع تفاصيل حملة والي بغداد علي رضا اللاظ على مدينة المحمرة في: رنا عبدالجبار حسين، إيالة بغداد في عهد الوالي علي رضا اللاظ ١٨٣١-١٨٤٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٧١-٧٧.

(٧٥) محمود محمود، تاريخ روابط سياسى ايران وانطليس در قرن نوزدهم ميلادى، جلد ٤، (تهران: ١٣٣٦)، ص١١٣٢.

(٧٦) وليم تيودور سترنك، حكم الشيخ خزعل بن جابر واحتلال إمارة عربستان، دراسة عن التوسع الاستعمار البريطاني ١٨٩٧- ١٩٢٥، ترجمة: عبدالجبار ناجي، (البصرة: ١٩٨٣)، ص ٢١.

(77)G. N.Curzon, Persia and the Peraian Question,Vol.2, London,1892,P.315.

(٧٨) طلبت ايران تعويضاً مقداره ٢,٥ مليون تومان ايراني، إلا أن الدولة العثمانية وافقت على دفع ثلاثمائة الف تومان فقط. علي اصغر شميم، منبع قبلي، ص ٣١١.

(79)H.J.Whigham, The Persian Problem, London, 1903, P. 143.

(٨٠) راجع تفاصيل هزيمة العثمانيين امام محمد علي باشا في:

- Khaled Fahmy, All the Pash's Men: His Army and the Making of Modern Egypt, Review by: Ehud R.Toledano, British Journal of Middle Eastern Studies,Vol.28, No.1, May, 2001, PP.108-113.

(81) B.O.A,i. DH. 64/3153, ٢٨August , 1842.

(82) B.O.A, i. DH. 64/3153,August 28, 1842.

(٨٣) ج.ج.لوريمر، الخليج، القسم التاريخي، قسم الترجمة بمكتب امير دولة قطر، ج٤، (الدوحة:د.ت)، ص ٢٠٢٣- ٢٠٢٤.

(٨٤) ديلك قايا، كربلاء في الارشيف العثماني.. دراسة وثائقية ١٨٤٠- ١٨٧٦، ترجمة عن التركية: حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران، ط١، (بيروت: ٢٠٠٨)، ص ٢٤٥.

(٨٥) كانت مدينة كربلاء عند تولي نجيب باشا إيالة تابعة لولاية بغداد، الا ان ادارتها كانت تدار من قبل أحد أبناء الاسرة العلوية فيها هو السيد (وهاب طعمة)، وكان الحاكم المحلي للمدينة شبه مستقل عن مركز ولاية بغداد، وتعهد للباشا بأستتاب الأمن في مدينة، ودفع مبلغ سنوي للباشوية مقابل اطلاق يده في جميع الضرائب من سكان المدينة. للمزيد ينظر: د. سنان معروف اغلو، المصدر السابق، ص ١٩٥-١٩٦.

(٨٦) برزت في مدينة كربلاء جماعة مسلحة متمردة على حكم باشوية بغداد غير المباشر عرف بـ (اليارامان)، وهي كلمة تركية تعني (الشرير) أو (غير المطيع)، كانت تتحكم بالمدينة بقوة السلاح، وتعبث بمقدراتها خلال عهد الوالي المملوكي داود باشا(١٨٣٠- ١٨٤٢) الذي منعه اليارامز من الدخول الى كربلاء حتى بصفة زائر. ينظر:

-Kamaran Scoy Aghaie, The Martyrs OF karbala Shi'I Symbols and Ritual in modern Iran, Washington, 2004, PP. 17-18.

(87)J. Marlow, The Persian Gulf in the twentieth century, London, 1962, P.26.

(٨٨) د.عبدالعزيز سليمان نوار، العلاقات العراقية - الايرانية دراسة في دبلوماسية المؤتمرات أرضروم ١٨٤٣-١٨٤٤، (القاهرة: ١٩٧٤)، ص ٦٩- ٧٣.

(89) B.O.A, MKT, 7/2, October 5, 1844.

(٩٠) طزيدة اسناد سياسى ايران وعثمانى (دورة قاجارية)، بةكوشش: محمد حسن كاووس عراقى، انتشارات اسناد دفتر مطالعات سياسى وبين المللى وزارت امور خارجة، (جلد هفتم)، (تهران: ١٣٦٩)، ص١٢.

(91)SITKI ULUERLER, XIX. YÜZYILIIN ILK YARISINDA OSMANLI- IRAN SIYASI iLiŞKERI (1774-1848), DOCTORA TEZi, FIRAT ÜNIVERESITESI, ELAZIG,2009, S. ٤٥٦.

(92) B.O.A, MKT.70/53, ١٩December , 1844.

(93)IOR/L/PS/ 10/ 266, No: 82, April 2, 1845.

(94)IOR/L/PS/ 10/ 266, No: 179, June 2, 1847.

(95)IOR/L/PS/ 10/ 266, No: 66, June 27, 1847.

(96)Ibrahim Aykun, Erzrum Konferansi (1843-1847) ve Osmanli- Iran Hudut A ntlaşması, Doktora Tezi, Erzrum Ünıversıtesı,1995, SS. 243-244.

(97)IOR/L/PS/ 10/ 266, No: ١١٦, April 2, 1847.

(98)IOR/L/PS/ 10/ 266, No: ١١٦, April 9-11, 1847.

(99)MELIKE SARIKÇIOĞLU, OSMANLI- IRAN HUDUT SORUNLARI(1847-1913), ANKARA, 2013, S.35.

(100)SItkI ULUELER, A.G.E , SS.463.

(101) B.O.A, A.DVN, MHM, 3A/91, April 11, 1847.

(102)Hatice Kiliç, IRAN'IN MODERLEŞME SÜRECINDE OSMANLI DEVLETI'NIN ROLÜ (1848-1923), Yüksek Lısans,Tezı,T.C Marmara Ünıverıtesı,Istanbul, 2006, S. 26.

(١٠٣) أنظر نص معاهدة ارضروم الثانية في:

- B.O.A, A.DVN, MHM, 5/35, March 15, 1848.

(١٠٤) يبدو ان بريطانيا كانت مصره على اعطاء المحمرة الى ايران مقابل تعهدها بجعل التجارة حرة في ميناء المحمرة. ينظر:

-B.O.A, i. MSM, 38/1067, October 29, 1842.

(105)B.O.A, A.DVN, MHM, 5/35, March 15, 1848.

(١٠٦) طزيدة اسناد سياسى ايران وعثمانى (دورة قاجارية)، منبع قبلي، ص ١٣.

(107)MELIKE SARIKÇIOĞLU, A.G.E, S.38.

(108)R.K. Ramazani, The Foreign Policy of Iran, A Developing Nation in World Affairs 1500- 1941,Virginia,1966 , P.56.

(109)Sitki ULUELER, A.G.E , SS.46٦.

(110)M.S.Ivanov, Ockirk Istorii Irana, Moscow, 1952, P. 152.

(111)Roxane Farmanfarmaian, Op. Cit, P. 155.

(١١٢) اسناد ومكتابات تاريخي ايران (قاجارية)، بة اهتمام: دكتر محمد رضا نصيري، جلد دوم، از ١٢٣٩ تا ١٢٦٣ هـ. ق ، ضاب أول، (تهران: ١٣٦٨)، ص ٢٢١- ٢٢٢.

(113)B.O.A , HR. HMŞ. IŞO. 157/70, January 31, 1848.

(114)Ibrahim Aykun, A.G.E, S. 248.
(115)IOR/L/PS/ 10/ 266, No: ١١٦, March 21, 1848.
(116)B.O.A ,i. HR. 46/176, July 11, 1848.
(117)Mustafa Çağrıcı, Sünnı –Şıı ıttıfaıng Doğru, Nesil Dergisi, yil:3, sayi:10, Ankara,1979, S.18.